

التهديدات السياسية و العسكرية للأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري

د. تراكة جمال: أستاذ محاضر* جامعة خميس مليانة

عموري نسيم: طالبة دكتوراه

ملخص:

يهدف هذا المقال الى دراسة تداعيات الأزمة الليبية، في شقها السياسي و العسكري على الأمن القومي الجزائري، خاصة مع تصاعد وتيرة التهديدات التي يفرزها النزاع القائم في ظل غياب السلطة المركزية، و انهيار منظومة الدفاع الأمني، و سيطرة ميليشيات دينية و مليشيات مافيوية، و أخرى مناطقية و محلية تتحالف مع التنظيمات الارهابية المتشددة و عصابات الجريمة المنظمة، بالإضافة الى الشروخات و التفككات العميقة داخل المجتمع، إضافة الى التنافس ما بين القوى الدولية، و أخرى اقليمية لإدارة الملف الليبي حسب ما يخدم مصالحها و نتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر، هذا ما يجعل صانع القرار الجزائري في مواجهة تحديات جديدة على المستوى السياسي، الاقتصادي، و حتى الاجتماعي و الثقافي و البيئي حتى و إن كان الوضع الحالي مستقرا مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، لذا فالجزائر بما تمتلكه من ثقل في المنطقة، و أمام سعيها لأن تكون قطبا افريقيا متوازنا فمن مسؤولية صانع القرار و ضع مقارنة شاملة دبلوماسية، استخباراتية و حتى عسكريا لاستتباب الأمن على جوارها بالمنطقة كتلة جغرافية واحدة .

الكلمات المفتاحية

كلمة: الأمن القومي؛ التهديد الأمني؛

مقدمة:

شهدت نهاية سنة 2010 تحولات عميقة، عرفت على أنها حراك سياسي من أجل التغيير الديمقراطي، و لم تكن ليبيا بمنأى عن هذه الاحداث، لكن السلوك النزاعي العنيف و تحول مسار الحراك نحو فوضى الاقتتال الأهلي يجعل اغلب الدارسين، يجمع على أن ليبيا تعيش أزمة و بيئة أمنية مضطربة و معقدة نظرا لغياب الأمن محليا و انهيار الدولة، و هنا نلتمس مقدار التحديات التي تفرضها الأزمة الراهنة كونها مؤهلة الى التصدير نحو جوارها الاقليمي، و حتى محيطها الدولي و هنا يصبح الأمن القومي الجزائري معرضا للتهديد بموجب الحدود البرية المشتركة بين الجزائر و ليبيا، بالإضافة إلى الاضطراب الذي تعيشه منطقة شمال مالي الذي لا يمكن فصله عن المشهد الليبي، وفي هذا السياق فأمن الجزائر لم يعد مرتبطا فقط بضبط قطاعاتها الداخلية، و تأمين الحدود فطبيعة التحولات التي أفرزتها التهديدات الجديدة في منطقة الساحل و الصحراء، في ظل توسع مفهوم الأمن أدى الى اتساع نطاقه و ضرورة الدمج بين الأمن الداخلي، و الأمن الخارجي نتيجة لخطورة الوضع الليبي و تزايد عدد الاطراف المتصارعة، و تزايد دور الفواعل الخارجية، و بروز ظواهر هجينة على هيئة جماعات ارامية متطرفة، مما يضع الأمن القومي الجزائري بمواجهة التداعيات التي أنتجت الأزمة الليبية، لاسيما و أن للجزائر دور مهم في تحقيق السلم في القارة الافريقية، و بهذا فالملف الليبي يشكل تحديا للجزائر سواء على المستوى الاقليمي، و الدولي.

و في هذه المداخلة سأحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات السياسية والعسكرية التي أنتجت الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما هي طبيعة التهديدات السياسية والعسكرية التي أفرزتها الأزمة الليبية؟

ما هي أسباب تفاقم التهديدات السياسية، والعسكرية التي أنتجت الأزمة الليبية؟

ما هي تداعيات التهديدات السياسية، والعسكرية للأزمة الليبية على مستقبل الأمن القومي الجزائري؟ و للإجابة عن الإشكالية حددنا فرضية مفادها:

كلما زادت حدة التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية، مع ارتفاع درجة تعقيد البيئة الأمنية، كلما انعكس ذلك سلبا على الأمن القومي الجزائري.

الكلمات المفتاح:

الأمن الوطني: *la sécurité nationale*: الأمن الوطني هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من

وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة، وعليه فإن الكثير من التعاريف التي وضعت لمفهوم الأمن الوطني أغلبها جاءت مقترنتا بالدفاع على المصالح الإستراتيجية للدولة ، و منها ما خص بتوفير الاستقرار الداخلي ، فإوالتارليبمان **Walter lippman** مثلا يعرفه على أنه " يهدف أساسا إلى إبعاد الخطر والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب ، وإذا ما فرضت عليها لابد أن تكون قادرة على الانتصار في الحرب " ، وهذا يعني حسبه أن على الدولة أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها سواء تعلق ذلك بالمحافظة على الهدوء والاستقرار داخل حدود سيادتها دون اللجوء إلى الحرب ، وذلك يكون عن طريق السياسات الداخلية والخارجية كالعلاقات الدبلوماسية الناجحة، أما حسب ولفرز فإن الأمن الوطني يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم ، وهناك بصفة عامة تصورين لمفهوم الأمن الأول تقليدي واقعي يتخذ من الدولة المرجعية الأساسية للأمن، والثاني نقدي ذي نظرة موسعة للأمن ويقول بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة.

فالأمن الوطني اذا هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والإزدهار والسلام.

التهديد الأمني :

هو إرادة إلحاق الضرر بفاعل، فرد، أو دولة فالتهديد الأمني يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية، أو التهديد بها

هناك ثلاثة أنواع من التهديدات:

1. التهديدات الفعلية: تعني وقوع التهديد فعلا بتعرض الدولة للخطر، واستخدام قوة عسكرية أو التهديد باستخدام القوة العسكرية.
2. التهديدات المحتملة: تعني وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون الوصول الى مرحلة استخدام القوة العسكرية.
3. التهديدات المتصورة: هي التهديدات التي لا يوجد لها أي مظهر، كالجريمة المنظمة التي أصبحت تهديدا على أمن الدولة من خلال تجارة الأسلحة، والهجرة الغير شرعية التي تعتبر مصدر تهديد لإفرازها مشكل اللاجئين.¹

1- التهديدات العسكرية (الصلبة) للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري:

انفجار الأزمة الليبية لم يكن فقط نتيجة للاختلالات المجتمعية، والاقتصادية بل شكل العامل الأمني الذي ارتبط بشكل وثيق بهشاشة الجيش الليبي، واعتماد النظام السابق على الكتائب والميليشيات

¹ يوسف الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن. ليبيا: (دسن)، ص 50_51.

القبليّة،¹ وفي هذا السياق أشارت الخبرة العسكرية في كلية حلف الشمال الأطلسي للدفاع، "فلورونس غاوب"، أن "القذافي" لم يهتم على الإطلاق ببناء جيش قوي، لأنه كان سيشكل تهديدا له، لذلك أسس نظاما يهدف إلى إبقاء حجم الجيش صغيرا وركز اهتمامه على بناء وحدات قتالية خاصة بقيادة أولاده والمولين له²، بالإضافة إلى المرتزقة الأفارقة وهنا يتضح أن الجيش الليبي غير منظم مما أدى إلى انحلاله وتفكيكه، وهو ما كرس العنف في البلاد لعدم وجود سلطة ضبط تمتص وتوجه الغضب الشعبي.

فبعد انهيار النظام السابق، تشهد الساحة الليبية تجاذبات خطيرة بسبب غياب سلطة إكراه مادي تضبط العنف داخل المجتمع، وهو ما كرس لمظاهر أمنية جديدة عمقت حالة الأمن وصبغ الأزمة بطابع أمني معقد بعد تحول الحراك إلى نزاع مسلح وصل فيه عدد الضحايا إلى حوالي 30.000 قتيل مع تزايد مظاهر الانفلات الأمني وتسليح المعارضة، وإصدار القرار الأممي 1973 القاضي بفرض منطقة حظر جوي لحماية المدنيين الذي زاد من درجة التعقيد والتشابك، وهنا أكد الخبير الأمريكي المختص في الإرهاب "دافيد غارتنشيان روس" في مداخلته أمام غرفة النواب بالكونغرس أن: تدخل الناتو كان خطأ استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها رغم تحذيرات الجزائر، وأكد أن مخلفات تدخل الناتو امتدت إلى الدول المجاورة كتونس، الجزائر بل حتى مالي كما خلص السيد "غارتنشيان روس" إلى أن تدخل الناتو في ليبيا عزز تواجد الجماعات الجهادية، ووضع الولايات المتحدة في موقف استراتيجي صعب.³

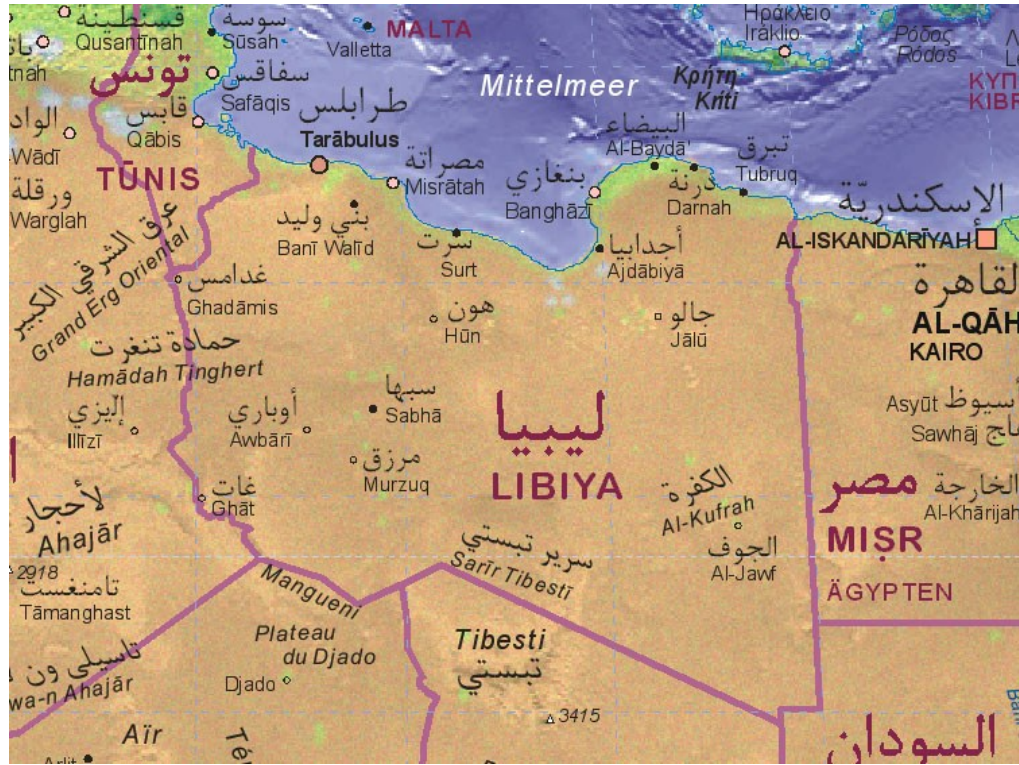
لقد كان لدول الجوار الليبي نصيبا من تداعياتها، فقد افرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات على الأمن الجزائري لأن الدولتان تتشاركان شريطا حدوديا يقدر بـ 982 كلم، فمسألة الأمن القومي الجزائري، يتعدى مجال أمن الدولة فحسب، فالأمن الوطني وعلى الرغم من احتفاظه بالإقليم الوطني كمجال له الإقليم السيادي للدولة بل أصبح يتحدد بمحددات أخرى غير طبيعية⁴، وفي هذا السياق أشار "والتر ليبمان" بقوله: «الأمن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح، وفق لما تراه موافقا لمصلحتها في أي مكان في العالم».

¹ عمر فرحاتي، ويسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ص 110.

² ياسر ابو معيلق، القذافي لا يثق في الجيش ويعتمد على المرتزقة وقوات أولاده، نقلا عن: <http://p.dw.com/p/10Pkd> تاريخ التصفح: 27/11/2016. التوقيت: 22:30.

³ عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁴ Paul Robinson, Dictionary of International Security, (United State of America : policy press), 2008, p 189.



الشكل (1): خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا.¹
و من خلال هذا المحور سنحاول إبراز أهم التهديدات العسكرية التي خلفتها الأزمة الليبية، أي الانعكاسات على الأمن الجزائري، في إطار العلاقة التأثيرية بين الأزمة الليبية والأمن القومي الجزائري، نظراً لما استقبلته الجزائر من تهديدات صلبة، صدرتها لها حدودها الشرقية، في ظل الانفلات الأمني، و غياب السلطة المركزية، و انهيار منظومة الأمن و الدفاع، مع التجاذبات الإقليمية و الدولية لإدارة الملف الليبي حسب مصلحة و أجندة كل طرف هذه الظروف سمحت بانتشار و سيطرة الميليشيات المسلحة و الجماعات الإرهابية و انتشار رهيب للأسلحة.

و عليه سندرج أهم التهديدات العسكرية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري:

• تأثير الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية:

نلاحظ من خلال الخريطة شساعة حدود الجزائر، حيث تتقاسم ليبيا الجزائر 982 كلم من الحدود المكشوفة و بفعل الانفلات الأمني، فهي مرشحة للتهديد، مع ارتفاع الانفاق العسكري حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع و اجهزة الأمن الى 15 مليار دولار في قانون المالية التكميلي، اي بزيادة 6 مليار دولار، لترتفع في سنة 2015 بما يعادل 11.6 % ، و هذا يفسر ان استمرار تصاعد الأزمة الليبية و عدم

¹ http://libyaalhura.blogspot.com/p/blog-page_23.html.

احتوائها سيقى يستنزف أكثر الميزانية المخصصة للدفاع مما يؤثر على القطاعات الأخرى خاصة أمام تراجع أسعار النفط،

تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية، فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغربي الساحلي، وهي متعددة ذات مسارات غامضة، وبسبب غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية الجزائرية- الليبية، و لتوسع الرقعة على سبيل تبيان حجم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في ظل استمرار تصاعد الأزمة الليبية، و عليه فالسياسة الجزائرية تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة أولوية قصوى، هذا ما يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود، المتاخمة ليبيا حيث نشر الجيش حوالي 20 ألف جندي على طول الحدود الشرقية مع ليبيا¹، كما تذكر دراسة لـ "بيار رازوكس" بعنوان " تأملات في الأزمة الليبية" الصادرة عن معهد البحوث الاستراتيجية للمدرسة العسكرية ان أكثر من 5000 من من حماة الحدود التابعة للدرك الوطني الجزائري متواجدة على الحدود الجزائرية الليبية، ويقومون ليل نهار بتمشيط مدعومين بالقوات الجوية، وبعد الهجوم على المجمع الغازي في "تيقنتورين" في جانفي 2013، اسفر عن مقتل جزائري و 37 جزائري تم الاعلان على ان منفذي الهجوم تسلمو من ليبيا و عليه قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، وتواصلت التهديدات الأمنية الصادرة للجزائر عبر ليبيا، التي غدت بؤر التهريب بالسلح و هو ما يفسر الاحصائيات الواردة عن مفرزات الجيش الوطني الشعبي، في مناطق معينة من البلاد فقد اكتشفت في منطقة "كوينين" في الوادي (06) منظومات صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران، وقاذفات صواريخ، رشاشات....الخ، فقد تم جلب هذه الاسلحة من ليبيا لاستهداف المنشآت الحيوية ويعتبر تطور نوعي و خطير في النشاط الارهابي في الجزائر.

• تنامي التهديد الذي يمثله النشاط الارهابي:

أفرزت الأزمة الليبية ضعفا للدولة وهشاشتها أمنيا، لغياب المؤسسات الأمنية، وتوافرا للسلح، وتدخل دوليا، مما يشكل مفردات خصبة لتنامي قوة التنظيمات الارهابية الذي تتواجد حينما تصبح الدولة فاشلة، كما حدث في العراق واليمن. كما أنه حاليا تسعى هذه التنظيمات الارهابية لإيجاد بيئة تكفل له "هدف البقاء". ولعل الخارطة التالية توضح الانتشار الفعلي لتنظيم الدولة الذي سيطر على جل سواحل ليبيا المطل على الأبيض المتوسط مما يجعله لا يهدد دول الجوار فقط بل حتى الدول المجاورة للمتوسط ونقص ذلك الدول الأوروبية التي تعرضت للعديد من التفجيرات والتهديدات نذكر من بينها أزمة باريس، تفجيرات بروكسل، حادثة نيس.. وكلها تبناها تنظيم داعش: الشكل(2): خريطة توضح توسع تنظيم داعش في ليبيا

¹ توفيق الهامل، الجزائر وتعييدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.html>، تاريخ التصفح: 29_11_2016. التوقيت: 15:



وقد توفرت عدة مؤشرات أن الجزائر مستهدفة من طرف تنظيم الدولة الاسلامية، لأن الجزائر تعتبر أول ساحة تفتحها الجماعات السلفية العائدة من أفغانستان في التسعينيات، مع وجود روابط بين تنظيم الدولة الاسلامية وبعض الحركات الارهابية في الجزائر، التي بايعت التنظيم مثل كتيبة اللثمين، المرابطون، حركة التوحيد، و الجهاد و انصار الشريعة، في ليبيا و تونس و جند الخلافة بالإضافة حركات جهادية في مالي كحركة انصار الدين، و بوكو حرام، ضف الى ذلك عودة الجزائريين الذين قاتلو في سوريا و العراق حيث يتراوح عددهم ما بين 1500 إلى 2000 مقاتل يتوقع إعادة انتشارهم في ليبيا و مالي.¹

• خطر توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا:

أمام في التطورات الغير المسبوقة التي تشهدها الساحة الاقليمية، و الدولية فالجيش الوطني الشعبي و القيادة السياسية للجزائر بمواجهة تحديات كبيرة، مع تزايد نفوذ الجماعات الارهابية و تحالفها مع الجريمة المنظمة و تمسك الجيش الوطني الشعبي ببعيدته التي تصر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالرغم من إصرار بعض الاطراف الدولية على توريط الجزائر، إلا أن وزير الخارجية "رمضان لعامرة"، في تصريح له عقب انتهاء الدورة السادسة من أعمال "اللجنة الاستراتيجية

¹ لونيبي علي، اليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية: قسم الحقوق)، 2012، ص 16.

الجزائرية_ المالية" نفى أن يكون للجزائرية في التدخل، و أعلن أن الجزائر تدعم حوارا وطنيا شاملا في ليبيا وليس حل عسكري.¹

• تهريب الأسلحة والتجارة بها:

في ظل تفجر الحرب الأهلية في ليبيا، والتي ستكون لها تداعيات خطيرة على الأمن القومي الجزائري، وتصبح الحدود أرضية خصبة لتنقل السلاح وتصدير العنف والدمار، لم تتمكن ليبيا من التوصل الى اجماع سياسي، حول حكومة جديدة و ايجاد تسوية حول نزاع سلاح ما يقرب من 1700 مجموعة مسلحة، وبقيت التعقيدات الامنية التي فرضها السلاح الخارج من مستودعات النظام الليبي السابق مستمرة، وهنا افادت لجنة من الخبراء شكلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن قدرة ليبيا الفعلية على منع عمليات النقل الغير مشروعة تكاد تكون معدومة .

وفي عام 2013 نجحت صحيفة "SUNDAY TIMES" في تسريب تقرير عن الاستخبارات البريطانية، يؤكد ان بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا الى نيجيريا عبر التشاد. كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي (APMI) وحركات التمرد الطرقية ، كحركة تحرير واستقلال اقليم الازواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي و ادخال المنطقة في حرب اهلية، اعقبها التدخل الفرنسي.

وتتعاضم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة عين امناس، حيث قامت مجموعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وهي المرابطون التي اسسها مختار بلمختار المعروف باسم السيد "مالبورو"، بسبب جمع امواله من تهريب السجائر، شكل تنظيمه كتيبة "الملثمين"، التي شنت في مطلع 2013 هجوما كبيرا واحتجزت رهائن في منشأة "عين امناس" النفطية بالجزائر، واسفرت عن مقتل 39 رهينة من جنسيات مختلفة، بالرغم من قدرة الجيش الجزائري على استعادة المنشأة.² وتواصلت التهديدات الامنية الصادرة للجزائر عبر ليبيا، التي غدت بؤر التهريب بالسلاح وهو ما يفسر الاحصائيات الواردة عن مفرزات الجيش الوطني الشعبي، في مناطق معينة من البلاد فقد اكتشفت في منطقة "كوينين" في الوادي (06) منظومات صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران، وقاذفات صواريخ ، رشاشات...الخ، فقد تم جلب هذه الاسلحة من ليبيا لاستهداف المنشآت الحيوية ويعتبر تطور نوعي و خطير في النشاط الارهابي في الجزائر.³

2- التهديدات السياسية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري:

¹ عمر فرحاتي ، مرجع سبق ذكره، ص 216.

² عبید امجین، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الامنية في افريقيا. قطر: مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، اكتوبر 2014، ص 4،5،6

³ عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على الانعكاسات السياسية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري بمعنى الربط بين التهديدات المصدرة من ليبيا، و ما يقابلها من انعكاسات على الواقع السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي في الجزائر.

حسب أغلب الملاحظين للواقع الجزائري، أن النظام السياسي الجزائري واجه موجات الحراك العربي المتصاعد منذ 2011 بإجراءات إصلاحية مست قطاعات مختلفة تداركا لحدوث انفجار فجائي، كما هو الحال في الجارتين تونس و ليبيا التي تعيشان حالة الفوضى و اللأمن، دون إغفال الضغط المتزايد لأزمة مالي جنوبا و بالرغم من ذلك استطاعت الجزائر تجاوز سيناريو الحراك بسبب ارتفاع اسعار النفط و انتعاش الخزينة العمومية، دون أن ننسى الدور المحوري و المركزي للمؤسسة العسكرية فهي صمام الأمان في الجزائر، و لاننسى أن الجزائر عاشت عشرية سوداء.¹

و عليه فهناك العديد من التهديدات السياسية أفرزتها الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، و هي عبارة عن اضطرابات تهدد كيان الدولة و المجتمع:

1. مخاطر الهجرة الغير شرعية و مشكل اللاجئين و النازحون من ليبيا:

منذ بدأت الأزمة الليبية و اللاجئين يتوافدون من ليبيا الى دول الجوار، هربا من تدهور الأوضاع الامنية، و هنا تأتي قضية اللاجئين الليبيين في الجزائر، الذين يتزايد عددهم بالرغم من غلق الحدود البرية فقد أحصى الهلال الاحمر الجزائري وجود أكثر من 50 ألف لاجئ، و ذكر مصدر اخر من وزارة الداخلية أن عددهم بالضبط 29030 لاجئ، اغلهم دخل عبر المعابر الحدودية و يستقرون بالمدن الجنوبية الشرقية كاليزي، ورقلة، وادسوف و قد عملت السلطات الجزائرية على خلق جو حياة لائق بحيث تم انشاء مراكز إيواء للعائلات الليبية، و يتم دعمها بشكل منتظم، كما قدمت الحكومة مساعدات للمدن الليبية في "غات"، "غدامس"، "اوباري".

و حسب تقرير للمفوضية السامية، لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان الجزائر مرشحة الى التحول الى الوجهة الاولى للنازحين و الفارين مع احتمالات تنامي هذا التدفق الى 3.5 مليون ناهيك عن المهاجرين الغي شرعيين، و لا يخفى اثر هذه القضية على الجانب الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي، خاصة و ان الجزائر لا تستقبل فقط لاجئين من ليبيا فحسب، بل كل الفارين من النزاعات في الساحل ، فلا شك ستتأثر الجزائر سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا.

2. أزمة العلاقات البينية بين الجزائر و ليبيا:

تشهد العلاقات البينية بين ليبيا و دول الجوار، توترات متتالية نتيجة للتداعيات الامنية التي ألفت بثقلها على معظم دول الجوار الليبي، لذا كان الموقف الجزائري واضحا منذ البداية برفضها تدخل الناتو، و توجسها من المجلس الانتقالي الذي يضم اسلاميين ليبيين قاتلوا مع الجماعات المسلحة في الجزائر، مع تخوف الجزائر من انتقال السلاح الليبي و عودة الارهاب الى اراضيها.

¹ عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره ، ص 218.

3. زعزعة الاستقرار في شمال مالي:

في ظل تأثير الأزمة الليبية ازدادت مخاوف الجزائر من تحريك ملف الطوارق لاستغلال الوضع وخلق جماعات مسلحة ومعارضة من طوارق الجزائر مع ما يحمله من تأثير سلبي أمنيا وسياسيا وهو ما تداركته الحكومة الجزائرية وذلك برعايتها لملف المصالحة المالية والعمل على إبقاء حركة الازواد المالية بعيدة عن تأثير الجماعات المتطرفة في شمال مالي وغرب افريقيا التابعة للقاعدة.¹

3- تداعيات و انعكاسات التهديدات السياسية والعسكرية، للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري:

على المستوى السياسي: تهديد استقرار الجزائر ، هذا ما يعكس اضفاء الطابع الامني (SECURITIZATION) بعد الاستدلال بوجود تهديدات ويتم اللجوء الى شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية في حالة تواصلت التهديدات الامنية الصادرة للجزائر عبر الحدود الليبية، التي غدت بؤر التهريب بالسلح وهو ما يفسر الاحصائيات الواردة عن مفزرات الجيش الوطني الشعبي، في مناطق معينة من البلاد فقد اكتشفت في منطقة "كوينين" في الوادي (06) منظومات صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران، وقاذفات صواريخ ، رشاشات...الخ، فقد تم جلب هذه الاسلحة من ليبيا و مالي، لاستهداف المنشآت الحيوية ويعتبر تطور نوعي وخطير في النشاط الارهابي في الجزائر هذا ما ادى الى ارتفاع الموازنة العسكرية، حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع واجهزة الامن الى 15 مليار دولار في قانون المالية التكميلي، اي بزيادة 6 مليار دولار، لترتفع في سنة 2015 بما يعادل 11.6 % ، وهذا يفسر ان استمرار تصاعد الأزمة في منطقة الساحل خاصة بعد سقوط النظام في ليبيا، وعدم احتوائها سيبقى يستنزف اكثر الميزانية المخصصة للدفاع مما يؤثر على القطاعات الاخرى خاصة امام تراجع اسعار النفط، ومن ناحية اخرى تاتي قضية اللاجئين الافارقة واليبين في الجزائر الذي يقدر عددهم ب 50 الف لاجئ، حيث تم انشاء مراكز في "اليزي" و "وادي سوف" و "تمنراست"، هو ما يتكفل به الهلال الاحمر الجزائري، وحسب تقرير للمفوضية السامية، لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان الجزائر مرشحة الى التحول الى الوجهة الاولى للنازحين والفارين مع احتمالات تنامي هذا التدفق الى 3.5 مليون ناهيك عن المهاجرين الغي شرعيين، ولا يخفى اثر هذه القضية على الجانب الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، خاصة و ان الجزائر تستقبل كل الفارين من النزاعات في الساحل ، فلا شك ستتأثر الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.²

¹ عمر عبد الله كامل، الامن العربي : في ندوة الامن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، (مركز الدراسات العربي، الاوربي)، ط9، 1-11_01_1996، ص8.

(²) عمر فرحاتي، وآخرون. مرجع سبق ذكره، ص220_224.

على المستوى الاقتصادي: تعرف منطقة الساحل الافريقي مظاهر "الفوضى الناشئة" نتيجة لعجز السلطة المركزية عن تحقيق الامن وزيادة الانكشاف عبر الحدود مما يؤدي الى عدم التوازن في التنمية وتعطيل عجلة النمو وارتفاع نسبة التضخم والركود، مع ندرة المواد، الاساسية وتراجع الاستثمارات الاجنبية، و مصادر النفط اصبحت الان تحت سيطرة الجماعات الارهابية في ليبيا التي تتاجر بها بطريقة غير شرعية وهو ما يعمق الازمة النفطية ويؤدي الى ضرورة تحديد اللاعبين في اسواق النفط والتي تستخدم النفط كورقة ضاغطة للمساومة بدخولهم كمنتجين غير شرعيين.¹

على المستوى الثقافي: تنامي الشعور بعدم الامان والذي بدوره يؤدي الى تزايد الطلب على السلاح و انتشار ثقافة العنف وعدم التسامح ورفض الآخر، والاستهتار بالذات البشرية حيث شهدت المنطقة مؤخرا احداث مأساوية جسدها الفكر الميليشي من تمثيل بالموتى و التجنيد القسري للمهاجرين الافارقة واستغلالهم في السخرة والبغاء القسري وفضائع ذات طابع شيطاني.

على المستوى البيئي: فتراكم الاسلحة ومخلفات القنابل والالغام والعبوات الناسفة، يسبب التلوث الحربي الذي يستهدف البيئة الطبيعية، كما يسبب مشاكل صحية واعراض السمية بالمعادن الثقيلة كالرصاص في الاتربة الذي تحمله المنتجات الزراعية وتمتصه امعاء الانسان وينتج عنه عدم القدرة على التركيز والتشوش، كما سيؤدي مستقبلا الى مواليد تعاني التخلف العقلي وتشوهات.

خاتمة:

بعد عرضنا لهذه المداخله، وصلنا إلى أن الأزمة الليبية تمثل تحدي حقيقي للدولة الجزائرية في مواجهة حالة الفراغ الأمني والسياسي في ليبيا، وهنا أصبحت الجزائر بمواجهة حدود هشة بسبب غياب لمؤسسات قوية ومستقرة في ليبيا وانتشار فوضى السلاح وسيطرة الميليشيات المتطرفة وتمدد تنظيمات ارهابية وصل خطرها الى الحدود الجنوبية الجزائرية أين تمركزت للبحث عن منفذ للتزود بالأسلحة، وتأمين طرق مرور المخدرات والسلع المهربة وحتى الاتجار بالبشر، هذا ما يعزز نفوذ هذه الجماعات الارهابية، وعليه فالأزمة الليبية هي تجسيد لمركب من التهديدات الأمنية، العسكرية وحتى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القت بثقلها على الجزائر وعلى صانع القرار الجزائري مسؤولية دبلوماسية واستخباراتية وعسكرية لوضع مقاربة شاملة لاستتباب الأمن في جوارها الاقليمي في ظل التحديات الداخلية، لذا فالأمن القومي الجزائري مرتبط بشكل وثيق بمدى القدرة على تصدير السلم والاستقرار نحو ليبيا.

(¹) عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص 201، 203.

التوصيات:

- إن إثارة التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري موضوع مهم ، لذا حددنا مجموعة من التوصيات تعزز لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بشكل يساهم في بناء السلم الأهلي وبناء الدولة في ليبيا:
- المصالحة الوطنية الشاملة بين كل أطراف النزاع.
 - التأكيد على المسار الديمقراطي والسعي الى تعددية سياسية في مناخ سياسي سليم يتجاوز النعرات القبلية والجهوية.
 - جمع السلاح من كافة الميليشيات وتوحيد هذه المركبات العسكرية في جيش نظامي واحد .
 - الدعم الخارجي والاقليمي للمصالحة الوطنية.
 - الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية ذات المصالح في سياسات النظام الليبي.
 - ضرورة إعادة اصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية والعمل على نشر ثقافة الدولة و الوحدة الوطنية والاستقرار الامني والمجتمعي.
 - بناء منظومة قيمية تعمل على صهر القبيلة و إدماجها في نسيج المجتمع الشامل.
 - التوافق حول مفهوم الدولة المدنية والوصول الى أرضية مشتركة.
 - تعزيز المبادرة الجزائرية لحل الأزمة من خلال المقاربة القائمة على رفض التدخلات الأجنبية و انتهاج الحوار السياسي، بدلا من لغة السلاح و عدم اقصاء أي طرف ما عدا التنظيمات ذات النهج الارهابي المتطرف.

قائمة المراجع:

- 1- الكتب:
- 2- يوسف الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن. ليبيا: (دسن).
- 3- عمر فرحاتي، ويسرى اوشريف، تداعيات الازمة الليبية على الأمن في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016.
- 4- عبيد امجين، " انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الامنية في افريقيا"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، اكتوبر 2014.
- 5- عمر عبد الله كامل، الامن العربي : في ندوة الامن العربي : التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي، الاوربي،(ط1، 9-11_01_1996).

6- Paul Robinson, Dictionary of International Security,(United State of America : policy press), 2008, p 189.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- لونيسي علي، اليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون(جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم الحقوق)، 2012، ص16.

3-المواقع الالكترونية:

1. ياسر ابو معيلق، القذافي لا يثق في الجيش و يعتمد على المرتزقة و قوات اولاده، نقلا عن: <http://p.dw.com/p/10Pkd> تاريخ التصفح : 27/11/2016. التوقيت: 22:30.
2. توفيق الهامل، الجزائر و تعقيدات تجديد بنية السلطة و تحديات البيئة الامنية، مركز الجزيرة للدراسات نقلا عن: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.html>، تاريخ التصفح: 2016_11_29. التوقيت: 15: 15.